

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس: السيد دي روخاس (فنزويلا)
ثم: السيد غلانزر (نائب الرئيس) (استراليا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة
النمو (تابع)

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مسائل أخرى

././

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.17
25 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/52/L.2 و L.3)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروع قرار بشأن عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية (A/C.2/52/L.2)

١ - السيد مواكابوجي (جمهورية تنزانيا المتحدة): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/C.2/52/L.3)

٢ - السيد مواكابوجي (جمهورية تنزانيا المتحدة): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تتطلع إلى إجراء مناقشة شائقة لمشروع القرار أثناء المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١١/٠٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/52/367 و A/52/492)

٣ - السيد بويسارد (المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن برامج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد وصلت، على مدى السنوات الخمس التي انقضت منذ أن بدأت إعادة تشكيل المعهد، إلى ما يقرب من ١٠٠٠ ٤ شخص سنويا وإن تمويل هذه البرامج ظل هشا وإن كان مستقرا وأن الاهتمام بين الدول الأعضاء ببرامج المعهد قد نما قطعاً. على أن البرامج الحالية للصندوق، نظراً لنقص موارده لم تلب إلا نزراً يسيراً من الاحتياجات المبدأة.

٤ - وأضاف أن المعهد قد صمم برامجه على أساس مبدأين رئيسيين. الأول أن تحسين القدرة الفنية ونقل التكنولوجيا هما جزء من عملية التنمية في البلدان المتلقية، وهي بهذا ينبغي أن تستجيب للاحتياجات الخاصة بهذه البلدان. والثاني أن التدريب ينبغي أن يوفر المعرفة والمهارات التي تمكن المنتفعين من الوفاء بمسؤولياتهم على نحو أفضل وأن يكون جزءاً من نسيج للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٥ - وقال إن برامج التدريب تُعقد عادة في البلد الطالب أو المنطقة الطالبة وغالبا ما يكون إعداد هذه البرامج بالاشتراك مع البلدان المتلقية. وقد قام المستفيدون والمتبرعون والمعهد نفسه والمقيمون الخارجيون أحيانا بإعداد تقييمات للنتائج. وجرى إطلاق مبادرات جديدة من خلال مشاريع نموذجية وطنية أو إقليمية

وساعدت التجارب على تطوير هذه البرامج وتحسينها. فضلا عن ذلك، أنشأ المعهد شبكة واسعة النطاق من الاتصالات بالوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويقوم المعهد، علاوة على التشكيلة المتنوعة من المواد التعليمية التي يقدمها، بالمشاركة بنشاط في تعزيز التعاون ما بين المؤسسات. ذلك أنه تشترك في رعاية معظم برامج المعهد مؤسسات أخرى متعددة من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها.

٦ - واختتم كلامه بالقول إن المعهد، وإن طلبت إليه بلدان عديدة أن يوسع نطاق برامجها، لا يملك الأموال الضرورية للقيام بذلك. وإذا كان لا بد للمعهد من أن يحقق كامل إمكاناته فإنه لا بد للمبتدئين من أن يدركوا التغييرات الإيجابية التي جرت وأن يتبرعوا وفقا لذلك. فالمعهد يعتمد اعتمادا كاملا على التبرعات ولا يتلقى أي أموال من الميزانية العادية.

٧ - السيد صابر (باكستان): تكلم باسم السيد كمال، رئيس مجلس أمناء المعهد، فقال إن إعادة تشكيل المعهد ونقله امثالاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧ قد حققا نجاحا تاما. وهذا ما يتضح من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/52/5/Add.4) وتقرير مجلس أمناء المعهد (A/52/367). كما أن تقرير الأمين العام (A/52/492) قد أثنى على المعهد لقيامه مؤخرا بتوسيع شبكته، ولبرامجه الفعالة التكاليف ولإسهاماته في أنشطة الأمم المتحدة التدريبية برمتها.

٨ - وأضاف أن جميع برامج المعهد التدريبية هي حاليا مشاريع مشتركة مع وكالة أو عدد من الوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. ويحقق هذا التعاون ما بين المؤسسات قيمة مضافة لبرامج المعهد التدريبية الفعالة التكاليف. ويعمل المعهد الآن دون مساعدة مالية يقوده في ذلك موظفون أكفاء ومتفانون. وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن المعهد قد وضع برامج للمساعدة محددة بوضوح وذات أهداف محددة تحديدا واضحا، بما في ذلك النواتج والمراحل المتوقعة. ورحب مجلس مراجعي الحسابات بخطط المعهد التفصيلية لبرامجه المتعلقة بإطلاق الملوثات وسجلات النقل وخطط العمل الوطنية. وترتب على الأخذ بالنهج الجديدة التي يتبعها المعهد في القيام بأعماله، بما في ذلك مشاركة ذوي الشأن وقيام العناصر الفاعلة الوطنية أو الإقليمية بتنفيذ البرامج واستخدام نهج مضاعفة الأثر، تحقيق قيمة إضافية لأموال المانحين. وفي وسع المعهد الذي يتسم الآن بالكفاءة الإدارية، الاضطلاع بالمهام بعدد قليل نسبيا من التأخيرات البروقراطية.

٩ - ومضى إلى القول إن لدى كلية موظفي الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ولايات متتامة: ففي حين يقدم المعهد برامج إلى الدول الأعضاء تُقدم الكلية التدريب إلى موظفي الأمم المتحدة. وينبغي العمل على توثيق التعاون بين المؤسسات. وفي إمكان المعهد، فضلا عن البرامج التدريبية التي يقدمها، أن يعمل كشريك لوكالات الأمم المتحدة التي ترعى البحوث ولا سيما في مجالات الشؤون الدولية والتنمية المستدامة وبناء القدرات.

١٠ - وأردف قائلاً إن قدرة المعهد على وضع برامج جديدة هي قدرة محدودة لنقص موارده المالية، الأمر الذي اضطر المعهد معه إلى رفض عدد من الطلبات. فالصندوق العام، الذي أكد تقرير الأمين العام على هشاشته (الفقرة ٩ من الوثيقة A/52/492)، هو في حاجة ماسة إلى الموارد. ولاحظ الأمين العام أيضاً أن التبرعات المقدمة من البلدان النامية تفوق، بصورة استثنائية، التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو. وناشد الأمين العام جميع الدول الأعضاء التي أفادت من المعهد، ولا سيما الدول الأعضاء الصناعية، أن تزيد تبرعاتها إلى الصندوق العام.

١١ - السيد نيبيتزيا (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالنتائج الإيجابية المتحققة من التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة أنشطة المعهد. وينبغي لبرامج المعهد التدريبية المقدمة في نيويورك أن تأخذ في الاعتبار إعادة تشكيل نظم المعلومات التي جاءت نتيجة لاصلاحات الأمين العام؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تنسيق هذه البرامج تنسيقاً أوثق مع التدريب على استخدام تكنولوجيا الحاسوب الذي تقدمه إدارة الإعلام.

١٢ - وأضاف أن تنسيق التدريب ذو أهمية بالغة بالنسبة لوضع برنامج تدريبي شامل تقدمه الأمم المتحدة باستخدام قدرات الانترنت وعقد المؤتمرات بالفيديو، وأن توفير تدريب خاص للبعثات الدائمة على استخدام تكنولوجيا الفيديو سيكون مفيداً.

١٣ - ومضى إلى القول إن الوفد الروسي مهتم بإقامة تعاون أوثق بين المعهد وبين معاهده المتخصصة في العلاقات الدولية. وفي سياق المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة تود الأكاديمية الروسية للعلوم الطبيعية دراسة إمكانية إنشاء مركز دولي للتدريب والبحث يعمل على نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً.

١٤ - السيدة باي يونغجي (الصين): قالت إن ولاية المعهد تتركز الآن على التدريب وإن الطلب على التدريب آخذ بالازدياد. ورحبت بالجهود التي بذلها المعهد لتنسيق أعماله مع أعمال الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الخبرة والدراية الفنية اللتين اكتسبهما المعهد على مدى سنوات عديدة في مجالات مثل العلاقات الدولية والتنمية المستدامة. ويؤيد وفدها توصية مجلس الأمناء بأن تعتبر وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعهد وكالة منفذة أو شريكا منفذاً في البرامج المتعلقة بالتدريب. وقد تعززت أنشطة التدريب المتعددة الأطراف منذ إنشاء مكتب الاتصال في نيويورك.

١٥ - ومضت إلى القول إن قدرة المعهد على وضع البرامج وتنفيذها ترتبط ارتباطاً مباشراً بإتاحة الدعم المالي. وقالت إن وفدها يأمل في أن تستجيب البلدان كافة للنداء الموجه لزيادة التبرعات المقدمة إلى المعهد.

١٦ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): أعرب عن تقديره للمعلومات الواردة في تقرير مجلس الأمناء (المرفق من الوثيقة A/52/367) وفي تقرير الأمين العام (A/52/492) وقال إن في وسعه، بصفته عضواً في مجلس

الأمناء، أن يؤكد للجنة أن عملية إعادة التشكيل الأخيرة لم تكن عملية سهلة. وأضاف أن مجلس الأمناء يكفل امتثال المدير التنفيذي للمعهد لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧ نصا وروحا.

١٧ - ومضى إلى القول إن المعهد برهن قدرته على الاسهام في التدريب والبحث في منظومة الأمم المتحدة. وقد آن للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تساعد حاليا في تعزيز المعهد بتوفير الدعم المالي. ومن شأن التعاون الفعال بين المعهد وبين البرامج والصناديق، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يكفل الاستعاضة بالتدريب وبناء القدرات المحليين في داخل منظومة الأمم المتحدة عن التوظيف المنتظم لخبراء استشاريين من القطاع الخاص يُستقدمون عموما من البلدان الصناعية.

١٨ - وأضاف أن وفده يرحب بقرار الأمين العام بتعيين المدير التنفيذي للمعهد عضوا بحكم المنصب في المجلس الاستشاري لمشروع كلية موظفي الأمم المتحدة، ويأمل في أن يساعد هذا في تعزيز التعاون بين المؤسستين.

١٩ - وقال إن المعهد صمّم برامجه التدريبية لتلبية الاحتياجات التدريبية للبلدان النامية. وعلى الرغم من أن نقص الموارد يعوق بشكل خطير برامج عمل المعهد وأنشطته فإنه يتعين على المعهد أن يدفع إلى الأمم المتحدة رسوما عن استخدام غرف الحلقات الدراسية وخدمات المؤتمرات. ويحمّل المعهد أيضا إيجارا في نيويورك وجنيف. وتدفع الدول الأعضاء تبرعات إلى المنظمة كيما توفر المنظمة لهذه الدول الخدمات الضرورية؛ والمعهد جزء من منظومة الأمم المتحدة. وبذا تكون الرسوم التي يتحملها المعهد غير مناسبة.

٢٠ - وأضاف أن التبرعات المقدمة إلى المعهد من البلدان النامية، كما أوضح الأمين العام ذلك في تقريره (الفقرة ٩ من التقرير A/52/492) تزيد على التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو. واختتم كلامه بقوله إن نيجيريا قد دفعت تبرعاتها السنوية إلى الصندوق العام وتحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على أن تحذو حذوها.

٢١ - السيد غراف (لكسمبرغ): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا، فقال إن التأخر في إصدار الوثائق المتعلقة بالبند أمر يدعو إلى الأسف. ومما يدعو إلى الأسف على وجه الخصوص أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لم يفتح للجنة قبل إجرائها للمناقشة، إذ أن التقرير كان يمكن أن يشكل أساسا لكفالة عدم وجود ازدواجية في الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٢ - وأضاف إنه يجب على المشاركين في أنشطة الأمم المتحدة التدريبية، في عالم يتزايد الترابط فيه ويكون فيه للمعلومات أهمية أساسية، أن يعملوا معا من أجل توجيه أنشطتهم بصورة أدق. ورحب الاتحاد الأوروبي بإعادة تشكيل المعهد، الذي عزز تعاونه مع وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة. ورحب الاتحاد، على وجه الخصوص، بالروابط بين المعهد وكلية موظفي الأمم المتحدة (تقرير الأمين العام (الفقرة ٧ من

الوثيقة (A/52/492))، التي لقيت هي الأخرى الدعم من الاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذا أن يحول دون الازدواجية وأن يكفل تخصيصاً أكثر فعالية لموارد التدريب. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أيضاً فتح مكتب الاتصال التابع للمعهد في نيويورك وتطور أنشطته.

٢٣ - ومضى إلى القول إن تنفيذ برامج المعهد على نحو لامركزي بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية من شأنه أن يساعد في توجيه الأنشطة على المجالات التي يتمتع المعهد فيها بالمزايا النسبية. فمع إنهاء الأنشطة البحثية التي ليست لها صلة مباشرة بالتدريب، سيكون المعهد حراً في التركيز على المجالات التي تقع في نطاق اختصاصه فيما توسّع جامعة الأمم المتحدة نطاق أنشطتها.

٢٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشجع المعهد على مواصلة تدابير التنسيق من أجل تعزيز فعاليته في مجالات التدريب وبناء القدرات في الأجل الطويل. وأن الإدارة المالية السليمة ضرورية لكفالة استمرار البرامج.

٢٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن ترشيد أنشطة معاهد الأمم المتحدة البحثية وهيئاتها ومشاريعها ذات الصلة، وهي التوصيات التي من المقرر أن تنظر الجمعية العامة فيها في إطار مقترحات الأمين العام من أجل الإصلاح.

٢٦ - شغل السيد غلانزر (النمسا) مقعد الرئاسة.

٢٧ - السيد بيتي (المراقب عن سويسرا): قال إن للمعهد دوراً متنامياً يضطلع به في تنفيذ البرامج التدريبية، ولا سيما في الدول الأعضاء. ذلك أن الدورات التدريبية تسهم في حفظ السلام ومنع النزاعات وتحقيق تنمية إيكولوجية واقتصادية واجتماعية مستدامة. وامتدح بصورة خاصة المبدأ الذي يأخذ به المعهد في إشراك المنتفعين والمانحين على حد سواء في تصميم أنشطته.

٢٨ - وأضاف أن الصندوق العام للمعهد هو حالياً من الاستنزاف بما لا يستطيع دعم وضع برامج جديدة ومشاطرة المؤسسات الأخرى ما لديه من خبرات. وعليه يرحب وفده بالنداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء لتقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق العام للمعهد المعاد تشكيله. وقال إن سويسرا، التي هي أحد أكبر خمسة متبرعون للصندوق العام للمعهد ويمولون مشاريعه، ستواصل تقديم الدعم للمعهد.

٢٩ - السيد كوندو (اليابان): أعرب عن تأييد وفده تأييداً تاماً لتقرير مجلس الأمناء (المرفق من الوثيقة A/52/367). وقال إن المعهد منذ نقل مقره إلى جنيف، قد تمكن من تنفيذ تدابير كانت الحاجة إليها ماسة لتحسين عمله.

٣٠ - وقال إنه يجب الإقرار بالدور المركزي للمعهد في تدريب الموارد البشرية الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد للمعهد من إعادة تنظيم برامجه التدريبية وتعزيزها. وستواصل اليابان تقديم كل دعم ممكن إلى المعهد. فمئذ عهد قريب، تبرعت اليابان بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج الزمالات في إدارة الشؤون الدولية لتدريب الدبلوماسيين الشباب من بلدان مختلفة. وكانت الدورة الأولى للبرنامج ناجحة للغاية. ويأمل وفده في أن تقوم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء التي علّقت مساهماتها المالية قبل نقل المعهد إلى جنيف، بإعادة النظر في موقفها.

٣١ - السيدة هوكنز (استراليا): تحدثت بالنيابة عن السيدة وينزلي، نائبة رئيس مجلس أمناء المعهد، فأيدت التعليقات التي أبدتها ممثل باكستان بالنيابة عن رئيس مجلس الأمناء. وقالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على أعمال المعهد. ويؤيد عملية الإصلاح وإعادة التشكيل النشطة التي يقوم بها المعهد والتي جعلت المعهد فعالا التكاليف ومستجيبا لاحتياجات الدول الأعضاء، وقالت إن وفدها سيواصل دعم أنشطة المعهد.

٣٢ - السيد تالبوت (غيانا): قال إن إعادة تشكيل المعهد، على نحو ما أشير إلى ذلك في الوثيقتين A/52/367 و A/52/492، حققت نجاحا عظيما. ويرى وفده أن أثر أعمال المعهد، ولا سيما افتتاح مكتب الاتصال التابع له في نيويورك، كان ملموسا وإيجابيا من وجوه عديدة. وأعرب عن تقديره لأعمال المعهد وعن تأييده لتعزيز المعهد. وقال إن وفده يشاطر غيره من الوفود ما أعربت عنه من قلق بشأن نقص الموارد ويوجه نداء لتوفير دعم مالي وغير مالي أكبر لأعمال المعهد.

٣٣ - السيد مروان (الجزائر): رحب بعملية إعادة تشكيل المعهد الناجحة وبدينامية مكتب الاتصال التابع له في نيويورك. وقال إن المعهد تمكن من تحقيق إنجازات رائعة في غضون فترة زمنية قصيرة. ولاحظ أنه لو تضمن عرض السيد بويسارد أرقاما لكان تكوّن لدى الدول الأعضاء فكرة أشمل عن الصعوبات المالية التي تواجه المعهد. واختتم كلمته بقوله إن في وسع المعهد أن يعتمد على دعم الجزائر.

٣٤ - السيد بويسارد (المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إنه سينقل الملاحظات التي أبدتها أعضاء اللجنة إلى موظفي المعهد المتفانين في جنيف ونيويورك على حد سواء، وإلى أعضاء مجلس الأمناء.

٣٥ - وأضاف أن لا بد للمعهد، وقد استعاد مصداقيته، من أن تتاح له الموارد التي يحتاجها من أجل الاضطلاع بأعماله. فقد أثبت المعهد بنفسه أن التمويل ليس مشكلة تستعصي على الحل، حتى في وضع اقتصادي دولي غير موات: ذلك أن المعهد قد تمكن على مدى خمس سنوات من تعبئة الأموال اللازمة للعمل. وتتمثل المشكلة في أنه على الرغم من توفر المال في صندوق المنح للأغراض الخاصة، إلا أن الصندوق العام أظهر عجزا. وقال إنه في ضوء إنجازات المعهد في السنوات الأخيرة، يوجه نداء عاجلا إلى جميع الدول الأعضاء أن تعيد النظر في مواقفها من الصندوق العام.

مسائل أخرى

٣٦ - الرئيس: أشار إلى أنه كان قد أعلن في الجلسة الخامسة عشرة أن المراقب عن فلسطين لم يكن له حق الرد. وقال إن الترجمة الشفوية الاسبانية حملته على فهم أن المراقب عن فلسطين كان يحتج بالمادة ١١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد أبلغ فيما بعد أن في وسع المراقب عن فلسطين أن يدلي "ببيان للرد" وفقا للإجراء المتبع في الجمعية العامة وأعرب عن اعتذاره لسوء الفهم هذا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠